

Distr.: General
22 May 2009
Arabic
Original: English



التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم تقارير كل أربعة أشهر عن أنشطة المكتب. وبناء على ذلك يغطي هذا التقرير أنشطة المكتب في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - شهدت سيراليون في الفترة المشمولة بهذا التقرير عنفاً سياسياً وتعصباً اندلعا بصورة مفاجئة ومثيرة للقلق، مما أكد الطبيعة الهشة للعملية الديمقراطية الناشئة في البلد. بيد أنه أمكن تفادي وقوع جولة جديدة من النزاع، الأمر الذي يرجع بصورة أساسية إلى تصميم الرئيس إرنيست باي كوروما، والالتزام والحكمة اللذين أظهرهما كبار القادة السياسيين بالحزب الحاكم، حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب المعارضة الرئيسي، الحزب الشعبي لسيراليون. وقد أدى توقيع الطرفين بيان مشترك في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بحضور رئيس الجمهورية وكبار الوزراء والشخصيات الوطنية البارزة وأعضاء السلك الدبلوماسي، والدعاية التي حظي بها ذلك الحدث الرئيسي، إلى إعادة البلد إلى طريق الديمقراطية والسلام والاستقرار.

٣ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس، وقيل الانتخابات الفرعية للمجالس المحلية في مقاطعة بوجيهون، حدثت مشادات عنيفة بين أنصار الحزب الشعبي لسيراليون وحزب المؤتمر الشعبي العام، أدت إلى إصابات خطيرة وتسببت في تأجيل الانتخابات. وعُقدت الانتخابات الفرعية في ٢٨ آذار/مارس. غير أن حوادث العنف السياسي التي وقعت سابقاً أثرت سلباً في



نسبة مشاركة الناحيين المحتملين وأجبرت بعض القرويين على اجتياز الحدود إلى داخل ليبيريا طلبا للسلامة.

٤ - وفي ١٣ آذار/مارس وقع صدام بين أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون في فريتاون. واستُخدمت الأحجار وقنابل البترين. ونتيجة لتلك الأعمال تضرر مكتب الحزب الشعبي لسيراليون ومبنى المجلس البلدي لفريتاون. وأُحرق عدد من المركبات داخل مقر الحزب الشعبي لسيراليون. وفي يوم ١٣ أو ١٤ آذار/مارس، لحقت أضرار بمركبة تابعة للوزير المقيم للولاية الشرقية، وهو عضو في حزب المؤتمر الشعبي العام، نتيجة لإشعال أشخاص مجهولين النار فيها في بلدة كينما. وفي ١٦ آذار/مارس هاجمت جموع هائجة مقر الحزب الشعبي لسيراليون في فريتاون، فيما اعتُبر أخطر حادث خلال هذه الفترة. وتعرض المبنى للنهب ولحقت به أضرار جسيمة وأصيب عدد من أنصار الحزب الشعبي لسيراليون بجراح. وترددت ادعاءات بأن بعض النساء تعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي في أثناء الهجوم. وظهرت أيضا دلائل على أن بعض المقاتلين السابقين العاملين حاليا في خدمة وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة كانوا حاضرين أثناء الهجوم على مكاتب الحزب الشعبي لسيراليون. وبدت الشرطة غير مجهزة تجهيزا كافيا وعاجزة عن السيطرة بفعالية على تلك الحوادث.

٥ - وللأسف يبدو أن محطات الإذاعة المملوكة للأحزاب السياسية أسهمت في جو التعصب السياسي. وقد أجبرت التعليقات الاستفزازية الصادرة عن تلك المحطات نائب الرئيس صامويل سام سوماننا، الذي تولى زمام الأمور في غياب الرئيس، على تعليق عملياتها مؤقتا اعتبارا من ١٤ آذار/مارس. وأقرت اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام هذا التعليق، وظلت محطات الإذاعة التابعة للأحزاب مغلقة منذ ذلك الحين.

٦ - وطوال فترة الأحداث الميينة أعلاه، كان ممثلي التنفيذ في فريتاون وقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (مكتب بناء السلام) يتدخلان بنشاط لدعم السلطات الوطنية، من أجل المساعدة على إنهاء أعمال العنف الدائرة. وأوفد المكتب بسرعة فريقا إلى جنديما بمقاطعة بوجيهون إلى جانب موظفي لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، للعمل مع الشرطة المحلية والأحزاب السياسية على كفالة الهدوء. وساعد المكتب أيضا على نزع فتيل التوتر الناجم عن إلقاء القبض على عضو من أعضاء المجلس المحلي التابعين للحزب الشعبي لسيراليون في مقاطعة كايلاهون، أفادت التقارير بأنه قام بنقل بعض الشبان الذي كانوا يحملون أعتدة هجومية إلى فريتاون. وفي ١٦ آذار/مارس، عندما أحاط حشد معاد من أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام وغيرهم بـ ٢٢ من شبان الحزب الشعبي لسيراليون كانوا

فوق سطح مبنى مقر الحزب الذي تعرض للنهب وتعذر عليهم الفكك، تدخل ممثلي التنفيذ شخصيا لكفالة إجلالهم سالمين على أيدي شرطة سيراليون.

٧ - وعقب تلك الأحداث مباشرة شرع المكتب في حوار بين الحزبين الرئيسيين، في مشاورة وثيقة مع رئيس الجمهورية وأعضاء السلك الدبلوماسي، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية لجميع المشاكل التي أدت إلى تفاقم التوتر بين الحزبين الرئيسيين في سيراليون. وأسفرت مشاورات تبادل الآراء والمناقشات العامة التي جرت بوساطة المكتب وغيره عن توقيع قادة الحزبين لبيان مشترك في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حيث شهد ممثلي التنفيذ ذلك التطور الهام. وفي وقت لاحق أعلن ثالث أكبر الأحزاب السياسية، وهو الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، أنه سينضم أيضا إلى الاتفاق المعلن عنه في البيان المشترك، مما يجعله بالفعل اتفاقا متعدد الأطراف.

٨ - وسعيا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المواقف المتفق عليها في البيان المشترك، حدد حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون كل على حدة عددا من القضايا التي تشكل أساسا لحلول مناقشة إضافية. واشترك في رئاسة عملية الحوار بين الأحزاب ممثلي التنفيذ ورئيس لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بالنيابة. وكان الدعم القيم الذي قدمه شركاء سيراليون الدوليون الرئيسيون، ولا سيما ممثلو ألمانيا والصين وغانا وفرنسا ونيجيريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ذا أهمية حاسمة في كفالة نجاح المفاوضات الثنائية. وخلال المفاوضات استمر ممثلي التنفيذ في الاتصال على نحو وثيق مع الرئيس كوروما، الذي أدى تدخله ودعمه القوي هيئة المجال أمام التوصل مبكرا إلى اتفاق بشأن البيان المشترك.

٩ - ويدعو البيان المشترك في جوهره إلى وقف جميع أعمال التعصب والعنف السياسي؛ واعتراف الحكومة والمعارضة بدور كل منهما ومسؤولياته؛ وإنشاء آليات مستقلة للتحقيق في أحداث العنف السياسي وأعمال الاغتصاب والعنف الجنسي المزعومة واستعراضها. وقد التزم رئيس الجمهورية أيضا في البيان بالتشاور مع المعارضة بشأن التعيينات الهامة في المناصب العليا للمؤسسات ذات الأهمية الوطنية.

١٠ - والأهم من ذلك هو الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار البيان المشترك والتي تمهد الطريق لعلاقات مستقبلية بناءة بين الأحزاب السياسية، في سبيل تحقيق توافق آراء ثنائي بشأن المؤسسات والسياسات الوطنية الهامة. ويدعو البيان إلى تعزيز الاحترام الثنائي لمؤسسات الدولة في البلد، بما فيها الشرطة والجهاز القضائي واللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويؤكد كذلك توافق الآراء

الثنائي بشأن الحاجة إلى العمل معا على إدماج المحاربين السابقين، وتفكيك كافة جماعات الشباب المقاتلة؛ والعمل معا من أجل التغلب على أية مشاعر عداوية بين أجنحة الشباب الحزبية؛ وبشأن الخطر المحتمل الذي تشكله محطات الإذاعة التابعة للأحزاب السياسية، والحاجة إلى إنشاء إذاعة وطنية عامة مستقلة تُسمع فيها جميع وجهات النظر.

١١ - وسيتطلب تنفيذ البيان المشترك دعماً متواصلاً من المجتمع الدولي. وقد قام مكتب بناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الدوليين، بناء على طلب رئيس الجمهورية وزعماء الأحزاب السياسية، بوضع خطة مفصلة لتنظيم الدعم الدولي. وستشمل هذه الخطة تقديم مزيد من الدعم المباشر للاستعراضيين المستقلين، وحوار الأحزاب السياسية، وإصلاح مكاتب الحزب الشعبي لسيراليون، وتعزيز قدرات الشرطة في مجال مكافحة الشغب. وأود أن أؤكد في هذا السياق أهمية صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام الذي مكن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من الاستجابة بسرعة وفعالية من أجل المساعدة على التغلب على الأزمة السياسية.

١٢ - ومن المهم كفالة الترويج للبيان المشترك على أوسع نطاق ممكن في أنحاء البلد، وكفالة حضور المنظمات التابعة للأحزاب السياسية في جميع الولايات. وقد أدت إذاعة الأمم المتحدة في سيراليون دوراً هاماً في السعي لتحقيق هذا الغرض. وإضافة إلى ذلك سعى مكتب بناء السلام إلى التعاون على نحو نشط مع المجلس المشترك للديانات الذي يتمتع بنفوذ كبير، ومع مختلف المنظمات الجامعة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام الوطنية، وكذلك اتحاد الفنانين السيراليونيين من أجل السلام، لشرح البيان المشترك ونشر رسالة المصالحة.

١٣ - وقد لوحظت علامات إيجابية تدل على حدوث تغير في المزاج السائد في البلد منذ التوقيع على البيان المشترك. وفي حين لا تزال هناك بعض التحديات، فإن المؤشرات تدل على أن قادة كلا الحزبين السياسيين قد بدأوا السير على طريق المصالحة التي ستتيح للبلد فرصة تركيز جهوده الجماعية على تنمية البلد في المستقبل والتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة الماثلة أمامه.

١٤ - وقام الرئيس كوروما ببادرة مصالحة سياسية، فزار في ٤ نيسان/أبريل المكاتب المتضررة التابعة للحزب الشعبي لسيراليون؛ ورد الرئيس الوطني للحزب الشعبي لسيراليون، جون بنجامين، على تلك البادرة بالمثل، فزار مكاتب حزب المؤتمر الشعبي العام في فريتاون في ٩ نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، دعي الرئيس الوطني للحزب الشعبي لسيراليون

إلقاء كلمة أمام مؤتمر مندوبي حزب المؤتمر الشعبي العام في ١٦ أيار/مايو، وكان الحدث سابقة تاريخية. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، حل الرئيس كوروما ضيفا على احتفالات الذكرى السنوية لتأسيس الحزب الشعبي لسيراليون. وشهدت سيراليون العديد من الخطوات الأخوية المماثلة بين مختلف زعماء الأحزاب. وهذه تطورات لا بد من تشجيعها إذا أريد لها أن تمتد وتعمق في جميع أنحاء البلد. كما أن مجموعات الشباب المنتسبة إلى كل من الحزب الشعبي لسيراليون وحزب المؤتمر الشعبي العام والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي أصدرت تصريحات مشتركة تعرب فيها عن عزمها العمل من أجل إحلال التسامح السياسي ونبذ العنف. وأبدى مجلس الأديان وغيره من منظمات المجتمع المدني، في اجتماعات مع ممثلي التنفيذ، دعما قويا للبيان المشترك، وأعربوا عن التزامهم بالاضطلاع بدور كبير في توعية الجمهور بشأن الجوانب ذات الأهمية الحاسمة من البيان. وتعزيزا لرسالة التسامح السياسي ونبذ العنف، عقد زعيم الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي اجتماعات مشتركة مع حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون في المقاطعة الجنوبية.

١٥ - وواصلت الحكومة تنفيذ حملتها الرامية إلى تغيير المواقف والتي يقصد منها زيادة الشعور بالواجب والمسؤولية تجاه الغير على مختلف مستويات المجتمع السيراليوني. وشدد الرئيس كوروما في خطاب وجهه إلى الأمة يوم ١٤ نيسان/أبريل، على ضرورة تحلي حكومته بالانفتاح والصراحة والتزاهة، وتعهد بالإعلان عن عقود الأداء التي أبرمها الوزراء مع الرئيس فضلا عن غيرها من الوثائق الهامة. ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الحملة، أنشأت الحكومة أمانة عامة مكلفة بتغيير المواقف والسلوك، وأطلق الرئيس كوروما في ١٩ نيسان/أبريل أسبوع الكبرياء الوطني بهدف غرس الحس الوطني والتشبث بمثل خدمة الأمة.

١٦ - وفي خطوة ترمي إلى تنشيط الحكومة، أعلن الرئيس كوروما في ٢٧ شباط/فبراير عن تعديل وزاري شمل تغييرات منها الاستعاضة عن وزير المناجم والموارد المعدنية بشاغل منصب وزير الشؤون الرئاسية والعامة، كما تبادل في سبائه كل من وزير المالية والتنمية الاقتصادية ووزير التجارة والصناعة منصبيهما. وتسلم وزير الطاقة والموارد المائية منصب وزير الثروة السمكية والموارد البحرية. وعُين ممثل سابق لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية وزيرا للشؤون الرئاسية والعامة. وكان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزير الدفاع من بين أعضاء الحكومة الذين احتفظوا بمناصبهم الوزارية.

١٧ - واحتفظت الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، وهي شريك في الائتلاف الحكومي، بمقاعد في الحكومة. بيد أن الحزب الشعبي لسيراليون، وهو حزب المعارضة الرئيسي، اشتكى من أن الحكومة لا تمثل كافة المجموعات العرقية في البلد.

١٨ - وعقد كل من حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون مؤتمره الوطني خلال الفترة قيد الاستعراض. وانتُخب جون بنجامين، وهو وزير للمالية والتنمية الاقتصادية في الحكومة السابقة التي شكلها الحزب الشعبي لسيراليون، رئيسا وطنيا للحزب، بينما أعاد حزب المؤتمر الشعبي العام بالإجماع انتخاب الرئيس كوروما رئيسا وطنيا للحزب وحاملا للواء الحزب في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢.

ثالثا - التطورات الأمنية

١٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة في سيراليون هادئة إلى حد كبير منذ الأحداث التي وقعت في شهر آذار/مارس. وشرعت شرطة سيراليون في ملاحقة قضائية لعدد من الأشخاص الذين كانت لهم صلة بالحادث الذي وقع في ١٦ آذار/مارس في مكاتب الحزب الشعبي لسيراليون في فريتاون. وبدأت شرطة سيراليون أيضا عددا من التحقيقات الداخلية لمعرفة كيف تعاقبت أحداث العنف والسبب في اندلاعها على وجه التحديد.

٢٠ - واتخذت حكومة سيراليون خطوات ملموسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وذلك على الخصوص من خلال سن التشريعات وتشكيل فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات، بدعم من الشركاء من الجهات المانحة الدولية.

٢١ - وفي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل أدانت المحكمة العليا في فريتاون ١٨ شخصا، من بينهم ٨ أجانب، لقيامهم باستيراد الكوكايين إلى البلد بطريقة غير قانونية، بعد مصادرة ٧٠٣,٥ كيلوغرامات من الكوكايين في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في مطار لونغي الدولي. واعتُبر أن المحاكمات جرت وفق المعايير الدولية. ونُقل ثلاثة من الأجانب المدانين على الفور إلى عهدة حكومة الولايات المتحدة لمواجهة اتهامات جنائية أخرى في الولايات المتحدة، وأُحرقت كميات الكوكايين المحجوزة في عملية شفافة شهدها كبار المسؤولين الحكوميين، ومكتب بناء السلام في سيراليون، وممثلو المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

٢٢ - وأشارت حكومة سيراليون، في ٣٠ آذار/مارس، إلى أن المناقشات مع حكومة غينيا بشأن نزاع ينغا الحدودي الدائر بين سيراليون وغينيا، لم تسر حسب ما كان مقررا. وصرحت كذلك بأن بعض المسائل المتعلقة بالقيادة والسيطرة قد شابت بأن انسحاب القوات المسلحة الغينية من ينغا والجهود المبذولة بصفة عامة لحل النزاع الحدودي.

رابعاً - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

٢٣ - أنشأت الحكومة داخل ديوان الرئيس مكتب شؤون المقيمين بالمهجر، وحددت هدفه في النهوض إلى أقصى حد بخبرات المهاجرين من أهالي سيراليون ودرايتهم ومواردهم المالية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وستعالج هذه المبادرة الفجوات الموجودة على صعيد القدرات المحلية، وتزيد من تدفق التحويلات المالية إلى البلد، وتساهم في إيجاد قطاع خاص قوي قادر على خلق فرص العمل.

٢٤ - ونظراً لأن موسم الأمطار الرئيسي قد بدأ لتوه في سيراليون، فسيكون لارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨ وانخفاضها بعد ذلك في عام ٢٠٠٩ تأثير قوي على قرارات المزارعين. ولا تزال أسعار السلع الغذائية في المناطق الحضرية مرتفعة، في حين يظل الدخل ثابتاً. وعلاوة على ذلك، فإن التحويلات المالية من المقيمين بالخارج - وهي المصدر الرئيسي للدخل لكثير من الأسر - ما فتئت تتراجع بسبب الأزمة المالية العالمية. ورغم وجود ما يكفي من الغذاء في البلد، فإن فرص الحصول عليه، وخاصة في صفوف الأعداد الكبيرة من الفقراء، تشكل مصدر قلق كبير.

٢٥ - وقد جعلت الحكومة الزراعة والإنتاج الوطني للأغذية على رأس أولوياتها، وبدأت بدعم من مصرف التنمية الأفريقي والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والعديد من المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج جديدة، مما فيها أنشطة تقديم الغذاء أو النقود مقابل العمل، وخاصة للشباب، وذلك لضمان تعزيز عمليات إنتاج المحصول الوطني الرئيسي المتمثل في الأرز وتجهيزه وإيصاله إلى الأسواق. ومن أجل زيادة إنتاج الأغذية، توفر وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي البذور وخدمات الحرث بالآلات الميكانيكية والأسمدة، على سبيل الائتمان، لمجموعات من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشرعت الوزارة أيضاً في تنفيذ برامج جديدة لتحسين الرصد والإنذار المبكر، ولتحسين تتبع الإنتاج والطلب وانعدام الأمن الغذائي، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٦ - وفي ٢٦ آذار/مارس، أطلق الرئيس استراتيجية لتنمية القطاع الخاص تهدف إلى تنمية التجارة من خلال ذلك القطاع، ومن ثمّ تقليل الاعتماد على المانحين الدوليين. وستركز الاستراتيجية على التشجيع على مباشرة الأعمال الحرة ودعمها، وزيادة فرص الحصول على التمويل الميسر، وتهيئة فرص وصول الفقراء إلى الأسواق، وخفض تكاليف الأعمال التجارية ومخاطرها.

٢٧ - وفي ٧ نيسان/أبريل، اختتم فريق من صندوق النقد الدولي بعثة دامت أسبوعين إلى فريتاون ركزت على ترتيبات الاستعراض الرابع لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، فضلاً عن تأثير الكساد العالمي على اقتصاد سيراليون. ولاحظ الفريق أنه على الرغم من تدهور المناخ العالمي، فإن الإصلاحات الاقتصادية والهيكليّة التي تقوم بها الحكومة حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي. ولاحظ الفريق أيضاً أن الحكومة تفتقر إلى المساحة المالية الكافية لتنفيذ برامجها في مجالي التنمية والحد من الفقر. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة ٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٨، وذلك راجع أساساً إلى زيادة الإنتاج الزراعي. بيد أن التضخم لا يزال في خانة العشرات.

٢٨ - وفي إطار التصدي لنفشي الحمى الصفراء، اضطلعت الحكومة، بدعم مالي وتقني من منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، بحملة تطعيم ناجحة استهدفت السكان في مقاطعة بو البالغين ٩ أشهر من العمر فما فوق (باستثناء النساء الحوامل)، بتغطية بلغت ٨٤ في المائة. كذلك قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لتقييم الحالة في المقاطعات باستخدام نماذج رياضية، وتبين من التقييم أن ١١ مقاطعة من أصل ١٣ مقاطعة معرضة لخطر تفشي المرض. ونتيجة لذلك، ستجري سيراليون حملة تطعيم وقائية من الحمى الصفراء على نطاق واسع في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لتغطية من تبقى من السكان، بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وكذلك قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة والصرف الصحي لصياغة أول خطة استراتيجية لقطاع الصحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩.

٢٩ - وسيواصل مكتب بناء السلام في سيراليون، بالتشاور مع جميع الشركاء في التنمية، تقديم المشورة التقنية إلى الحكومة بشأن عدد من القضايا الرئيسية المشتركة بين عدة قطاعات، مثل أمن السواحل، وحماية الموارد البحرية، وإيجاد فرص العمل للشباب.

خامساً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٠ - بينما يتواصل الاتجاه الإيجابي نحو احترام حقوق الإنسان، لا تزال هناك ممارسات تقليدية ضارة تقوض حقوق المرأة والطفلة. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن حوالي ٩٤ في المائة من جميع الفتيات في سيراليون يتعرضن كرها، في معظم الحالات، إلى تشويه أعضائهن التناسلية قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة.

٣١ - ويساعد التنفيذ المتزامن لاستراتيجية إصلاح قطاع العدل وخطة الاستثمار فيه للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ على مدى ثلاث سنوات بدعم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومشروع "تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء في سيراليون للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١" الذي

يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اتباع نهج شامل لسد الثغرات ومواجهة التحديات في قطاع العدل.

٣٢ - وفي إطار مشروع لإصلاح السجون، شهدت بعض السجون تحسنا في الظروف المعيشية. غير أن الاكتظاظ لا يزال يشكل تحديا، وقد بدأت ثمة جهود من أجل تخفيف التكدس في سجن بادمبا رُود في فريتاون. ولا تزال هناك أيضا مشاكل أمام توفير مرافق المياه والتصحاح والصحة.

٣٣ - ولا يزال الالتماس المقدم من رابطة الصحفيين في سيراليون من أجل البت في دستورية بعض مواد قانون النظام العام لسنة ١٩٦٥ معروضا أمام المحكمة العليا. ويذهب الصحفيون إلى أن تلك المواد تجرم القذح ومن ثم تنتهك الحق في حرية التعبير الذي يكفله دستور سيراليون لعام ١٩٩١. وهناك مشروع قانون يتعلق بشياخة القبائل، يُنظم أمورا من بينها انتخابات كبار الشيوخ، بانتظار بت البرلمان فيه. إلا أن التقدم المحرز في تعديل قانون الجنسية ومشروع قانون العجز لا يزال بطيئا.

سادسا - تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

٣٤ - بعد مضي ٧ سنوات تقريبا على انتهاء الحرب الأهلية، وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة وتمويل أولي من صندوق بناء السلام، وضعت الحكومة أخيرا جهازا لتنفيذ برنامج التعويضات على نحو ما أوصت به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، سجلت الحكومة حوالي ١٦ ٥٠٠ من ضحايا الحرب المستحقين لبعض التعويضات. ونظرا لأن الأموال محدودة للغاية، لم يتسن إلا تلبية بعض الاحتياجات الملحة للضحايا، بما في ذلك الرعاية الصحية، والمأوى، والتعليم، والتعويضات الرمزية مثل النصب التذكارية وأعمال إحياء الذكرى وإعادة الدفن.

٣٥ - ومن أجل تعزيز استدامة برنامج التعويضات، يجري حاليا، بمساعدة من مكتب بناء السلام، إعداد خطة عمل استراتيجية تغطي فترة ثلاث سنوات من أجل وضع الأساس لتقديم الدعم لبرنامج التعويضات من جهات مانحة متعددة.

سابعا - المحكمة الخاصة

٣٦ - تلقت المحكمة الخاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مبلغا قدره ٦,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من المانحين الدوليين، ولهم مني الشكر على هذه المساعدة التي جاءت في حينها. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حكمت المحكمة الخاصة على عيسى حسن

سيه الزعيم المؤقت السابق لما كان يُعرف بالجبهة المتحدة الثورية، وموريس كالون قائدها السابق، وأوغسطين غباو أحد كبار قادتها، بالسجن لمدة ٥٢ عاما و ٤٠ عاما و ٢٥ عاما على التوالي، عقب إدانتهم في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي أثناء الحرب الأهلية في سيراليون.

٣٧ - وباستثناء المحاكمة الجارية لتشارلز تايلور في لاهاي، أنهت المحكمة الخاصة بجميع محاكماتها، ولكن من المنتظر مواصلة إجراءات الاستئناف بها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، نظمت المحكمة منتدى استشاريا من أجل النظر في طرائق نقل المعارف إلى الشركاء المحليين وحفظ السجلات القضائية. وتنخرط حكومة سيراليون في مناقشات تتعلق بنقل المدانين إلى بلد ثالث لقضاء مدة عقوبتهم.

ثامنا - عملية الاستعراض الدستوري

٣٨ - توقف التقدم على صعيد الاستعراض الدستوري المقرر. ولم تعلن الحكومة حتى الآن عن الكيفية التي تعتمزم بها تناول التقرير المعني بالاستعراض الدستوري الذي قُدم إلى الرئيس كوروما في وقت سابق. وتواصل الأمم المتحدة تشجيع الحكومة على المضي سريعا في هذه العملية وكفالة توسيع نطاق المشاركة الشعبية فيها وفق توصية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة واتفاق لوميه للسلام. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الحكومة في تلك العملية، وذلك من خلال توفير الخدمات الاستشارية والتقنية إلى لجنة الاستعراض الدستوري.

تاسعا - الدعم المقدم إلى المؤسسات الديمقراطية والوطنية

٣٩ - حسب المشار إليه أعلاه، يضع البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل الأساس لما يبذله الحزبان من جهود مشتركة تستهدف تعزيز المؤسسات الوطنية الحيوية التي لها أهمية بالغة في توطيد المكاسب الديمقراطية التي تحققت في البلد.

ألف - اللجنة الانتخابية الوطنية

٤٠ - أجرت اللجنة الانتخابية الوطنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمليتي انتخابات فرعية للمجالس المحلية في مقاطعتي بوجيهون وبومبالي، فاز فيهما حزب المؤتمر الشعبي العام. وبدعم من الصندوق المشترك، استمرت الأعمال المتعلقة باللجنة، والخاصة ببناء أماكن المكاتب، وشراء مرافق التخزين، وتنظيم برامج بناء القدرات.

باء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٤١ - مع توقيع البيان المشترك، ستضطلع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بدور متزايد الأهمية في تيسير إقامة حوار مستمر متعدد الأحزاب في فريتاون والمراكز الإقليمية الثلاثة: ماكين، وبو، وكينما. ولهذا الغرض، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاتفاق مع جميع مانحي الصندوق المشترك لدعم الانتخابات على صياغة برنامج تفصيلي للمساعدة التقنية يهدف إلى تعزيز قدرات اللجنة وزيادة التوعية بأعمالها في المناطق الثلاث. ونظرا لأهمية الحوار المتعدد الأحزاب، سيواصل موظفو الشؤون السياسية في مكتب بناء السلام دعم أنشطة اللجنة ورئيسها بالنيابة.

جيم - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٤٢ - أبرز البث الاستفزازي للإذاعات الحزبية، الذي ساهم بقدر كبير في أعمال العنف التي اندلعت في آذار/مارس، أهمية وجود لجنة مستقلة قوية لوسائل الإعلام من أجل تنظيم ورصد بث وسائل الإعلام وفقا لأرفع المعايير الدولية. ولهذا السبب، يخطط مكتب بناء السلام لتوفير المساعدة من خلال صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل تعزيز قدرات اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام على رصد البث الإذاعي في جميع أنحاء البلد وبكل اللغات المحلية.

دال - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٣ - أُحرز تقدم ملحوظ في عمل لجنة حقوق الإنسان في سيراليون وفي بناء قدراتها من أجل الاضطلاع بولايتها القانونية. ولكن التمويل التحفيزي المقدم في إطار صندوق بناء السلام قد نفذ في آذار/مارس ٢٠٠٩.

هاء - الشرطة السيراليونية

٤٤ - على الرغم من التقدم الكبير المحرز على صعيد إنشاء قوة للشرطة تتسم بالروح المهنية، فإن ضعف الاستجابة أثناء أحداث العنف السياسي التي اندلعت مؤخرا إنما يبرز حاجة الشرطة إلى دعم إضافي في المجالين التقني واللوجستي. ويلزم، في إطار البيان المشترك، مواصلة التدريب في مجالي التفاوض وتسوية النزاعات، فضلا عن إدارة النظام العام ومهارات مكافحة الشغب. وسيقوم مكتب بناء السلام في الأشهر القادمة، بالاشتراك مع وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بالعمل مع شرطة سيراليون من أجل تحسين معايير السلوك في الشرطة وقدرتها على الاستجابة لشكاوى الجمهور ومواجهة الاضطرابات. كما سيدعم

المكتب أنشطة التدريب في مجال مكافحة الشغب. ولا يزال للمساعدة المقدمة من المانحين للحصول على المعدات ذات الصلة أهمية بالغة، وسيجري على سبيل الأولوية التماس تلك المساعدة.

٤٥ - وقام مكتب بناء السلام بتوفير الدعم اللازم لمواصلة تعزيز فرقة العمل المشتركة لحظر المخدرات في سيراليون، وأعد منهجاً تدريبياً بتمويل من برنامج تطوير قطاع العدل، التابع للمملكة المتحدة. وسيقدم المنهج لأفراد فرقة العمل تدريباً على أعمال حظر تهريب المخدرات غير المشروعة والتحقيق في الأمر. ومع توفير البرنامج الإنمائي للمساعدة المالية، وتقديم برنامج الأغذية العالمي للدعم في مجال المشتريات، ستبدأ فرقة العمل في استلام المعدات الحساسة لتحسين قدراتها على الصعيد التعبوي وفي مجالي المراقبة والأدلة الجنائية.

٤٦ - ونظراً لأهمية الدور الذي كانت شرطة الشياخات تضطلع به قبل الحرب، يقوم مكتب بناء السلام بدعم شرطة سيراليون ووزارة الداخلية في وضع برنامج لإحياء أعمال الحفارة التي كانت تلك الشرطة تضطلع بها، عن طريق توفير التدريب والمعدات لـ ٩٧٤ فرداً من أبنائها. ومن أجل تعزيز الأمن في البلد وتوفير آليات الإنذار المبكر، ستُنشأ لجان لأمن الشياخات في الـ ١٤٩ شياخة الموجودة في البلد.

واو - لجنة مكافحة الفساد

٤٧ - كررت الحكومة الإعراب عن التزامها بمكافحة الفساد الذي رُئي في البرنامج الوطني للتغيير أنه يشكل خطراً جسيماً على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. وواصلت لجنة مكافحة الفساد إحراز تقدم في مواجهة الفساد وكفالة المساءلة من خلال تنفيذ استراتيجية ثلاثية المحاور تستند إلى التثقيف والمنع والإنفاذ.

٤٨ - وتعاونت لجنة مكافحة الفساد مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل كفالة إدراج رسائل قوية مناهضة للفساد في المناهج التعليمية في البلد. كما بدأت اللجنة في العمل الوثيق مع مؤسسات حكومية أخرى من أجل تعميم مكافحة الفساد في أنشطتها، ولا سيما وضع قواعد السلوك لمختلف الكيانات العامة بما فيها المجالس المحلية والبرلمان وجهات الخدمة المدنية كوسيلة للنهوض ببرامجها لمكافحة الفساد. وقامت اللجنة، من خلال آليات الإنفاذ التابعة لها، بكفالة إدانة تسعة أشخاص، واستعادة حوالي ٧٨٨ مليون ليون تمثل ضرائب غير مدفوعة، وتم تحويل ذلك المبلغ إلى صندوق الإيرادات الحكومي الموحد.

٤٩ - وتواصل حكومة سيراليون توفير الدعم المالي للجنة مكافحة الفساد. وبالمثل، تعهدت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأن تقدم مليوني جنيه دعماً لأنشطة اللجنة. ويعمل مكتب بناء السلام والبرنامج الإنمائي معاً على إعداد مجموعة أخرى من المساعدات الخاصة بلجنة مكافحة الفساد، توفر التدريب الأساسي والدعم اللوجستي.

زاي - خطة توفير فرص العمل للشباب

٥٠ - لا تزال البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب تشكل إحدى المشاكل الأكثر استحكاماً أمام الحكومة. فقد أدى ضعف احتمالات الحصول على العمل المأجور، ونقص المهارات الهامة والتعليم الأساسي الذي يمكن الشباب من التأهل للتحاق بمؤسسات التدريب الرسمية، إلى انخراط العديد منهم في أنشطة غير منتجة وبقائهم عرضة لارتكاب الجرائم وللإستغلال السيئ.

٥١ - وسيدعم مكتب بناء السلام وغيره من الشركاء الدوليين الخطة الحكومية لتمكين الشباب وتوفير فرص العمل لهم، التي تستهدف توفير فرص لإدراج الدخل، عن طريق القيام في المقام الأول بتنفيذ برنامج التلمذة الصناعية. وفي حال تعزيز تلك الخطة، فإنها ستوفر للشباب فرصاً سريعة للعمل وأنشطة مدرة للدخل، وستساعد في تعميم مسألة توفير فرص لهم في كل السياسات الوطنية والمبادرات الإنمائية.

عاشراً - اللامركزية ونقل السلطة

٥٢ - بدأت الأمانة المعنية بشؤون اللامركزية المصادقة على الدستور الخاص بلجان الأحياء وذلك لكفالة الامتثال لقانون الحكم المحلي لعام ٢٠٠٤، ولتحديد مستوى التدريب الذي قد يلزم أعضاء لجان الأحياء. كذلك بدأت الأمانة العامة الإعداد لعدد من الأنشطة الهامة، ومنها التدريب على رصد المشاريع وعلى المسائل الجنسانية والقيادة وتعبئة مهارات النساء العضوات بالمجالس. واضطلعت الأمانة ببرامج لبناء القدرات في مجالي الإدارة المالية وحفظ السجلات لموظفي المجالس المحلية. وفي آذار/مارس، قامت الأمانة بزيارات رصد لجميع المجالس المحلية البالغة ١٩ مجلساً للتحقق من استخدام المنح الإنمائية الخاصة بالحكومة المحلية، وتدفق الأموال إلى بعض القطاعات الناشئة.

٥٣ - وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في عملية اللامركزية ونقل السلطة، لا تزال هناك حاجة إلى موائمة قانون الحكم المحلي مع غيره من التشريعات القائمة ذات الصلة، وذلك لتوفير أساس قانوني سليم لنقل المسؤوليات.

حادي عشر - تطور وسائل الإعلام

٥٤ - بعد توقف محطتي البث الرئيسيتين في أعقاب أعمال العنف السياسي التي وقعت مؤخرا، وافق مجلس الوزراء رسميا على مشروع قانون لإنشاء هيئة بث عامة جديدة تتسم بالاستقلال والحياد. ومن المتوقع أن يناقش البرلمان مشروع قانون إصلاح البث ويصوت عليه في شهر أيار/مايو، وهو المشروع الذي أيده علنا الحزب الشعبي لسيراليون وحزب المؤتمر الشعبي العام كجزء من البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل.

٥٥ - ويدعم مكتب بناء السلام عملية إصلاح البث دعما نشيطا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥) الذي عهد المجلس بموجبه إلى مكتب بناء السلام بمساعدة الحكومة على إقامة خدمة للبث العام تتمتع بالاستقلال وتتوافر لديها القدرات اللازمة، دعما لثقافة السلام والحوار والمشاركة على الصعيد الوطني.

ثاني عشر - تنفيذ الرؤية المشتركة

ألف - الانتهاء من وضع استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون

٥٦ - أكمل الآن مكتب بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وثائق الرؤية المشتركة. وتشمل تلك الوثائق المعايير السياسية والإغاثية لجهود بناء السلام التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، وموجزا لجميع المشاريع والبرامج التي ستنفذ في إطار الرؤية المشتركة. وعلاوة على ذلك، سيجري إتمام صياغة جميع آليات تعزيز التكامل، بما في ذلك آليات البرمجة المشتركة والرصد والتقييم، ومختلف خدمات العمليات المشتركة.

٥٧ - وستكمل الوثائق، التي أعدت في إطار مشاورات وثيقة مع الحكومة وجميع الشركاء الرئيسيين في التنمية، عملية وضع استراتيجية مشتركة لمكتب بناء السلام والفريق القطري من أجل بناء السلام في سيراليون. والأمل معقود على أن تلقى الاستراتيجية دعما كاملا خلال الدورة الاستثنائية المقبلة للجنة بناء السلام. وستوفر الدورة الاستثنائية أيضا فرصة لإطلاق صندوق الأمم المتحدة المتعدد المانحين دعما لبناء السلام في سيراليون.

باء - المعايير السياسية والإغاثية

٥٨ - وضع مكتب بناء السلام، بالاشتراك مع الفريق القطري، سلسلة من المعايير لكل من مجالات رؤيتهما المشتركة الخمسة ذات الأولوية. والقصد من هذه المعايير أن توفر رؤية

واضحة للمكتب والفريق القطري، وأن تكون بمثابة مؤشرات للإنجاز المتحقق في إطار أنشطتهما السياسية والإنمائية.

٥٩ - وتتصل المعايير السبعة المدرجة ضمن مجال توطيد السلام ذي الأولوية اتصالا مباشرا بتحقيق ولاية مكتب بناء السلام وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: '١' الحفاظ على مناخ سياسي بناء يسمح بعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وخالية من العنف في عام ٢٠١٢؛ '٢' توفير قوات أمن وطنية تتسم بالروح المهنية وتحظى بالاحترام وتكون قادرة على الحفاظ على بيئة آمنة وسلمية في جميع أنحاء البلد؛ '٣' زيادة الفرص المتاحة لإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ '٤' تقديم الدعم الفعال للحكومة لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ '٥' تحقيق تقدم ملموس في الحد من الفساد بشكل يحظى باعتراف دولي؛ '٦' تعزيز احترام حقوق الإنسان وسبل اللجوء إلى العدالة؛ '٧' توفير وسائل إعلام تنقيد بصورة متزايدة بالروح المهنية، وإتمام عملية إنشاء أول خدمة بث عام مستقلة لسيراليون.

جيم - المكاتب الميدانية الإقليمية

٦٠ - أنشئ مكتبان إقليميان في مقاطعتي كونو وبومبالي، وهناك ستة مكاتب ميدانية إقليمية أخرى قيد الإنشاء في مقاطعات كينما وبو وكايلاهون وبوجيهيجون وبورت لوكو وكابالا، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الرؤية المشتركة. وستمكن المكاتب الميدانية جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وغيرها من الشركاء في التنمية من القيام بمزيد من التوعية والعمل انطلاقا من موقع واحد في كل مقاطعة. وتهدف المكاتب أيضا إلى تعزيز أعمال الشركاء في التنمية من خلال تزويدهم بالمرافق المكتبية والدعم اللوجستي والاتصالات المحلية. وسينشئ داخل كل مكتب ميداني إقليمي مكتب اتصال مستقل للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية المحلية.

دال - مقر مكتب بناء السلام

٦١ - انتقل مكتب بناء السلام إلى موقع جديد وأصغر حجما، في محاولة لإدماج عملياته بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، مما أسفر عن وفورات كبيرة في تكاليف الإيجار والتشغيل. وأكمل مكتب بناء السلام الآن تعيين معظم موظفيه الفنيين، والأمل معقود على أن يصل بحلول نهاية حزيران/يونيه إلى نسبة ٧٣ في المائة من مستويات الموظفين المأذون بها. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، بعد الحصول على

الموافقة المطلوبة من الجمعية العامة، بتسليم الحكومة ٣٩ مركبة وبعض الأثاث المكتبي، في حين سيتم تسليم ٧٥ حاسوباً في الوقت المناسب.

ثالث عشر - أنشطة لجنة بناء السلام

٦٢ - في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، قام رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، السفير جون ماكيني، بزيارة سيراليون، وعقد عدة اجتماعات مع الرئيس كوروما وكبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان ولجنة مكافحة الفساد وأعضاء السلك الدبلوماسي ومسؤولي الأمم المتحدة وأفراد قطاع الأمن في سيراليون. ومن الأهداف الرئيسية للزيارة التحضير للدورة الاستثنائية الرفيعة المستوى للجنة بناء السلام التي ستعقد بشأن سيراليون في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٦٣ - وشارك السفير ماكيني، في إطار تلك الزيارة، في افتتاح المكتب الميداني الإقليمي المشترك للأمم المتحدة في ماكيني، مما وفر له فرصة الاطلاع عن كثب على قدرة الأمم المتحدة على العمل في المقاطعات بطريقة متكاملة ومتناسكة. وحضر السفير أيضاً افتتاح مركز جندما المتكامل لمراقبة الحدود الذي أنشأه البرنامج الإنمائي بأموال قدمتها اليابان. والمركز هو أكبر معبر على الحدود بين سيراليون وليبيريا وأكثرها أهمية منن الوجهة الاستراتيجية، وهو جزء من الطريق الرئيسي الذي يربط بين جميع مدن عواصم بلدان اتحاد نهر مانو.

ألف - أعمال التحضير للدورة الاستثنائية للجنة بناء السلام بشأن سيراليون

٦٤ - في ضوء الاضطرابات السياسية الأخيرة والأزمة المالية العالمية سوف يصبح ضم صفوف الحكومة وشركائها الدوليين أكثر أهمية من أي وقت مضى من أجل تأمين التمويل الوطني والدولي اللازم للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتبقية في سيراليون، وتأمين تنميتها في المستقبل. ولهذا السبب، فإنني أعلق أهمية كبرى على الدورة الاستثنائية للجنة بناء السلام المقرر عقدها في ١٠ حزيران/يونيه، وأتعهد بتقديم دعمي الشخصي لإنجاح هذه الدورة الاستثنائية. فنجاح الدورة الاستثنائية سيمهد الطريق لاجتماع الفريق الاستشاري الذي سيعقد في لندن يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بدعم كريم من الحكومة البريطانية.

٦٥ - ويحدوني الأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من الالتزام بدعم برنامج الرئيس للتغيير، وتكييف برامجها لتقديم المساعدة وفقاً لذلك. وآمل أيضاً أن تؤيد لجنة بناء السلام تأييداً تاماً استراتيجية بناء السلام التي تأخذ بها منظومة الأمم المتحدة، والرؤية المشتركة

وبرامجها وآليات تنفيذها. كما أمل، على وجه الخصوص، أن تطلق الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المشترك المتعدد المانحين.

باء - مشاريع صندوق بناء السلام

٦٦ - سوف يُستخدم مظهر التمويل الخاص بصندوق بناء السلام، البالغ ٣٥ مليون دولار، بالكامل بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد تم حاليا تخصيص ٣٢,٧ مليون دولار (أو نسبة ٩٣ في المائة) لـ ١٤ مشروعا (منها ١١ مشروعا نشطا و ٣ مشاريع مغلقة عمليا) ومن المتوقع أن يغطي ما قدره ٢,٢ مليون دولار (أو نسبة ٦ في المائة) من المبلغ المتبقي تكلفة ستة مشاريع يجري الإعداد لها، و ستتم الموافقة عليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تنفذ جميع المشاريع العشرين (نسبة ٩٩ في المائة) بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. أما الجزء الأخير المتبقي، ونسبته ١ في المائة، فيُحتفظ به في صندوق صغير للطوارئ داخل مظهر تمويل صندوق بناء السلام وسيستخدم كجزء من مجموعة تدابير الدعم المخصصة لمتابعة تنفيذ البيان المشترك.

٦٧ - وأجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ استعراض خارجي لجميع المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام في سيراليون. وخلص الاستعراض إلى أنه رغم المشاكل التي تكتنف الهياكل والعمليات التي تم وضعها لإدارة صندوق بناء السلام في سيراليون، فإن الأداء العام للبرامج الـ ١٤ التي يدعمها الصندوق، باستثناء برنامج أو اثنين، كان عموما مرضيا. ومن المتوقع أن يحدد الاستعراض الدروس الهامة لإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد المانحين، وإدارته.

رابع عشر - ملاحظات

٦٨ - كانت أحداث العنف السياسي التي اندلعت مؤخرا بمثابة صيحة تنبه حكومة وشعب سيراليون إلى التحديات الشاقة التي تتطلب اهتماما عاجلا ومستمرًا. وكان في ذلك العنف أيضا تذكير صارخ للمجتمع الدولي بأهمية مواصلة دعمه لعملية توطيد السلام في سيراليون.

٦٩ - فقد كان من الممكن بالفعل للاضطرابات التي اندلعت مؤخرا أن تتحول إلى نزاع شامل: إذ أن تصاعد الانقسامات فيما بين مناطق البلد، وتزايد الارتباط بين هوية الأحزاب السياسية والولاءات العرقية، وهجرة الشباب التي لا تنقطع إلى المراكز الحضرية الرئيسية، وضخامة أعداد الشباب الذين يعانون من البطالة والعمالة الناقصة ولا يساورهم أي أمل على الإطلاق، أو أي أمل يذكر، في تحسين مستقبلهم، إلى جانب تصاعد أسعار الغذاء،

والانخفاض في التحويلات وغير ذلك من الآثار المترتبة على الانتكاس المالي العالمي، كلها عوامل تساهم في إيجاد مناخ كان من الممكن فيه بسهولة للعنف السياسي أن يتزايد.

٧٠ - وبالنظر إلى هذه الخلفية، تستحق الطريقة الحازمة التي تغلبت بها سيراليون على الأزمة السياسية الأخيرة التي مرت بها مزيداً من الثناء. فمن خلال إظهار العزم على تسوية الخلافات التي نشبت فجأة، بدلاً من الاستسلام لدائرة مفرغة من الهجمات والهجمات المضادة، لم يكتف قادة سيراليون ومواطنوها العاديون بإنعاش الأمل في مستقبلهم، وإنما وفروا أيضاً قدوة تحتذى للبلدان الأخرى التي تواجه اضطرابات سياسية مشابهة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٧١ - وأشيد برئيس سيراليون وبالقادة السياسيين في الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، بل وبجميع أهالي سيراليون، لما أبدوه من تصميم على تجاوز خلافاتهم والتغلب على الاضطرابات السياسية الأخيرة، ليوطدوا بذلك دعائم السلام في بلدهم. ويشكل البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل وثيقة ذات مغزى وطني عميق، ومن دواعي تفاؤلي أن جميع الأحزاب الرئيسية قد أعلنت الآن التزامها بهذا البيان. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات الواردة في البيان المشترك.

٧٢ - وعلى مدى الشهور الأخيرة، أحرز البلد تقدماً أيضاً فيما يتعلق بثلاثة أخطار مباشرة تهدد الأمن والسلام كنت قد أوضحته في تقريرتي السابق المقدم إلى المجلس. فقد أصبحت لجنة مكافحة الفساد، بتشجيع من الرئيس، أكثر حزمًا بكثير في متابعة قضايا الفساد المرفوعة ضد مسؤولي الحكومة. واتخذ الرئيس الخطوات الأخيرة نحو تسمية مفوض للشباب يساعد في بدء برامج تدعم إيجاد فرص العمل لهم وتمكينهم. وفضلاً عن ذلك، فقد تم، من خلال الحكم مؤخراً على ثلاثة من كبار المتجرين بالمخدرات وطردهم والقيام على مرأى ومسمع الجميع بتدمير كميات الكوكايين التي تمت مصادرتها، توجيه رسالة واضحة إلى عصابات الإجرام الدولية تفيد بأن سيراليون مستعدة للوقوف في وجه أي محاولة لاستخدام أراضيها كبلد للعبور.

٧٣ - وعلى الرغم من أن التطورات التي نشأت في سيراليون تبعث لدى شعورا عاما بالتفاؤل، فلا يزال القلق يساورني من إمكان أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تقليص الموارد الدولية المتاحة أمام سيراليون في السنوات المقبلة. لذلك، فإنني أهيب بجميع الدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى جهود بناء السلام في سيراليون.

٧٤ - وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي أداء دوره في دعم عملية بناء السلام في سيراليون، أحث حكومة وشعب ذلك البلد على الحفاظ على التزامهما ببناء اقتصاد أمتن يقوم على أساس الاستغلال المجدي لموارد البلد الطبيعية، وهو ما ينبغي استخدامه في تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. وقد حان الوقت لكي يقوم أهالي سيراليون، متسلحين بدعم المجتمع الدولي، بتسخير ما وهبوا من موارد طبيعية ثرية لإعادة بناء اقتصاد البلد على دعائم قوية، وتوريث الأجيال المقبلة بلدا قويا ينعم بالسلام والاستقرار.

٧٥ - وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى حكومة سيراليون، وبخاصة الرئيس كوروما، وإلى شعب ذلك البلد على استمرار تعاونهما مع الأمم المتحدة. وأشكر أيضا ممثلي التنفيذ، مايكل فون در شولينبرغ، وزملاءه في مكتب بناء السلام، كما أشكر فريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم التي لا تكل من أجل الوفاء بولاية بعثة بناء السلام.